كلمة
سيادة الرئيس
زين العابدين بن علي
رئيس الجمهورية التونسية
في الاجتماع الأممي
رفيع المستوى
يلقيها بالنيابة عن سيادته السيد
عبد الوهاب عبد الله
وزير الشؤون الخارجية

نيويورك، في 16 سبتمبر 2005

بسم الله الرحمان الرحيم

السادة أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
أصحاب المعالي،
معالي الأمين العام،

يشرفني أن أنقل إليكم خالص تحيات سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، واسمحوا لي أن أتلو على حضراتكم كلمة سيادته في هذا الاجتماع الأممي رفيع المستوى.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

يسعدني أن أعرب عن فائق تقديري للجهود التي بذلتها كافة الأطراف للإعداد الجيّد لهذا الاجتماع الأممي رفيع المستوى وأن أنوّه بالدور الهام الذي اضطلع به معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، من أجل تهيئة الظروف الملائمة لإنجاح أشغاله.

إن هذا اللقاء المتميّز الذي يندرج في إطار تقييم مدى التقدم الحاصل في تنفيذ أهداف قمة الألفية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ خمس سنوات يكتسي اليوم طابعا خاصا وتنتظر منه شعوب العالم نتائج ترقى إلى مستوى طموحاتها في الأمن والسلام والتنمية والازدهار.

وإن تونس التي ساهمت بمقترحاتها ومبادراتها في بلورة هذه الأهداف النبيلة، ستواصل القيام بدورها الفاعل في سبيل تطوير العمل متعدد الأطراف، انطلاقا من تعلقها الدائم بميثاق منظمة الأمم المتحدة وحرصها على إرساء نظام دولي يرتكز على مبادئ التضامن والعدل والمساواة.

وإنه لمن دواعي الاعتزاز أن تكون النتائج التي تحققت بتونس على درب الإصلاح والتطوير والتحديث على مدى العقدين الماضيين، مطابقة للأهداف التي رسمتها قمة الألفية في خدمة أغراض التنمية، خاصة فيما يتعلق بتقليص نسبة الفقر وتحسين الناتج الداخلي الخام وتعميم التعليم بالبلاد وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة والنهوض بقطاع الصحة الإنجابية وإدماج مبادئ التنمية المستديمة في السياسات الوطنية.

وهي نتائج تعدّ ثمرة لجهود وطنية مستمرة في مسيرة الإصلاح الشامل القائم على علوية القانون وترسيخ آليات الحكم الرشيد والترابط الوثيق بين الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان وتطويرها في مختلف أبعادها، باعتبارها كلاّ لا يتجزأ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتظل تونس على اقتناع بأن تجسيم الأهداف التي رسمتها قمة الألفية يتطلب تضافر جهود الأسرة الدولية، دولا ومنظمات، لمزيد تفعيل قيم التضامن من أجل مساعدة البلدان النامية، خاصة في القارة الإفريقية، على إنجاز برامجها وخططها التنموية وكسب رهان الحداثة والتقدم.

وإننا نرحب في هذا الصدد بالخطوات التي بادرت بها العديد من الدول المتقدمة بتخصيص نسبة 0,7% من ناتجها

القومي الخام إلى غاية سنة 2015، في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

كما نتطلّع إلى إجراءات ومبادرات مماثلة من قبل هذه الدول لفائدة البلدان النامية ذات الدخل المتوسط قصد تمكينها من الوسائل والآليات الكفيلة بمعاضدة جهودها التنموية ومساندة برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

وإن ما تشهده العديد من مناطق العالم وخاصة في القارة الإفريقية من مظاهر الفقر والخصاصة والجوع وغيرها من الآفات، تتطلب معالجة جذرية عاجلة لأسباب هذه الظواهر في إطار مدّ تضامني بين مختلف مكونات الأسرة الدولية.

ونعتقد في هذا السياق، أن الوقت قد حان للتعجيل بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمكين الصندوق العالمي للتضامن، من مباشرة المهام التي بعث من أجلها هذا الجهاز الأممي بعد اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمبادرة من تونس، للإسهام في القضاء على مظاهر الفقر والإقصاء والتهميش، انسجاما مع توجهات قمة الألفية.

وتتنزل دعوتنا لعقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ سنة 1998 في إطار حرصنا على إقامة مجتمع عالمي للمعرفة تتكافأ فيه الفرص للجميع من أجل التمكن من أسباب التقدم العلمي والتكنولوجي بما يسهم في تقليص الفجوة الرقمية والتنموية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

وإن تونس التي تعمل على تهيئة أفضل الظروف لاحتضان هذه التظاهرة الدولية الهامة في مرحلتها الثانية من 16 إلى 18 نوفمبر المقبل، تتطلع إلى مشاركتكم المكثفة فيها وعلى أرفع مستوى، حكومات ومنظمات غير حكومية وقطاعا خاصا، من أجل إنجاح أشغالها وتمكينها من بلوغ الأهداف المنشودة، والتي تلتقي في جوهرها مع الأهداف التي تضمنها إعلان الألفية.

السيد الرئيس،

إن المتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية تستوجب منا جميعا العمل على وضع قواعد سليمة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة وإعادة هيكلة أجهزتها، بما يتماشى ومقتضيات المرحلة الراهنة، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن وتعزيز دور كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإننا نأمل في أن يتوصل لقاؤنا هذا إلى إقرار إجراءات عملية في إطار التوافق، تدعم برامج التنمية في العالم وتعزز أسس الأمن الجماعي، خاصة فيما يتصل بمقاومة ظاهرة الإرهاب والعمل على معالجة أسبابها، والحدّ من التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما يكرّس الدور المحوري الذي ينبغي أن تقوم به منظمتنا العتيدة في هذه المجالات الحيوية، ويمكنها من مواصلة العمل على تجسيم الأهداف النبيلة التي أحدثت من أجلها منذ ستّين سنة.

وإني واثق من أن الرئاسة الغابونية والسويدية لهذا الاجتماع الهام ستسهم في تحقيق الغايات المرجوة منه والخروج بتوصيات من شأنها أن تدعم ركائز الأمن والاستقرار والتنمية المستديمة في العالم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.